التجريبية التي اجرتها منذ ١٩٦٠ الى اسرائيل.

٢ـ التعاون في مصانع شركات انتاج الاسلحة الفرنسية (وخصوصاً شركة مارسيل داسو صانعة طائرة الميراج والتي سُرقت منها، لاحقاً، تصاميم الطائرة ميراج ـ ٤/٣) على تطوير وانتاج الصواريخ الثقيلة ارض ـ ارض القادرة على حمل الرؤوس المتفجرة الذرية. وقد نتج عن هذا الجهد انتاج الصاروخ ج د ـ ٦٦٠ المعروف باسم «اريحا».

يعني كل ما سبق ان اسرائيل باتت تملك، بعد منتصف الستينات، القدرة الفنية ـ العلمية والمادية على انتاج القنابل الذرية. ويعتقد براي بأن انتاج القنبلة الاولى تم فعلاً في العام ١٩٦٩، علماً بأن اهرونسون يشير الى احتمال حدوث ذلك في العام ١٩٦٦، اي حتى قبل حرب الايام الستة. ويضيف المؤلف ان كلفة انتاج القنبلة الواحدة من نوع البلوتونيوم تبلغ ١٠،٤ مليون دولار (افتراضاً ان القنبلة بقوة تفجيرية تبلغ ٢٠ كيلو طن)، مما يعني انه بمقدور اسرائيل ان تنتج عدداً كبيراً من القنابل بثمن مقبول، خصوصاً اذا ما توزع الانتاج والانفاق على عدة سنوات متتالية. ويعني ذلك، ايضاً، ان اي عوائق امام انتاج الاسلحة النووية الاسرائيلية هي تقنية وليست مالية.

يشير احتلال اسرائيل للقنابل الذرية، اذا ما افترضنا ذلك جدلاً، الى نجاحها في توفير المادة المتفجرة اللازمة لذلك. وتستخدم في صنع القنابل الذرية إما مادة اليورانيوم المُخصَّبة او مادة البلوتونيوم. ويتطلب استخدام كل مادة طرقاً كيميائية وفيزيائية خاصة لانتاج المادة وفصلها عن المواد الاخرى المصاحبة لها وتنقيتها. إلا ان المادتين يتم انتاجهما بواسطة مادة اليورانيوم العادية، مما يعني ان المعضلة التقنية التي تعيق العمليات الاسرائيلية هي فصل المواد وتنقيتها الى الدرجة المطلوبة وليس تأمين المادة الخام. ويبدو انه من الاسهل لاسرائيل ان تحصل على البلوتونيوم النقي من خلال مختبراتها النووية او من خلال استرجاع المادة بعد فصلها في فرنسا (حسب الاتفاق الاصلي، وربما استمر العمل به حتى العام ١٩٦٩).

لكن، يتمثل الاسلوب الافضل لتنقية البلوتونيوم في انشاء «مجمع فصل» خاص. ولا يعرف، حتى الآن، اذا ما قامت اسرائيل بذلك فعلاً، رغم وجود بعض المؤشرات. اما تنقية مادة اليورانيوم، وتحديداً يورانيوم ـ ٢٣٥، فتتطلب عملية تقنية صعبة ومعقدة تحتاج الى انشاء مجمع خاص باهظ الكلفة معتمداً التكنولوجيا الحديثة. وتوجد عراقيل تكنولوجية ومالية هامة حتى امام بناء مجمع صغير للفصل والتنقية بواسطة اشعة اللايزر او التحول الى غاز، مما يشير الى احتمال ان تستخدم غالبية الاسلحة النووية الاسرائيلية مادة البلوتونيوم. ويعزز ذلك الاستنتاج احتياج القنابل العاملة بمادة البلوتونيوم الى نصف او ثلث الكمية التي تحتاجها إليها القنابل العاملة بمادة اليورانيوم ـ ٢٣٥. ويعتقد بعض المراقبين بأن الاستثناء الوحيد لتفضيل مادة البلوتونيوم على مادة اليورانيوم في انتاج القنابل الذرية الاسرائيلية هو حصول اسرائيل، بواسطة السرقة والاحتيال، على كمية من اليورانيوم المخصبة الصالحة لانتاج ١٠ ـ ١٥ قنبلة ذرية عاملة بمادة يورانيوم ٢٣٥.

يرتبط بمسألة تحديد امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية امر آخر، الا وهو سياستها في استخدام تلك الاسلحة فعلياً. ويرى المؤلف، بيتر براي، ان السياسة النووية الاسرائيلية تتألف من اربعة عناصر رئيسة، هي: ١ ـ استخدام القنبلة الذرية كرادع، ولكن ليس لتوجيه الضربة الاولى؛ ٢ ـ استخدام القنبلة انتقاماً لعمل عسكري ما؛ ٣ ـ نفي امتلاك الاسلحة النووية علناً، مع التلميح الضمني بوجودها؛ ٤ ـ منع الخصوم من الحصول على الاسلحة النووية وإن تطلب ذلك اللجوء الى العنف. لكن لا يتوصل المؤلف الى استنتاجات محددة حول احتمال لجوء اسرائيل الى استخدام اسلحتها النووية، بقدر ما يكتفي بتحديد العناصر المذكورة اعلاه.

ثم يختم براي هذا الفصل بذكر العلاقات النووية فيما بين اسرائيل وبين المانيا الغربية وايران (في عهد الشاه) وجنوب افريقيا وتايوان. فقد اشيعت اخبار عديدة حول التعاون السري الاسرائيلي ـ الالماني والاسرائيلي ـ الايراني في المجال النووي، إلا ان ذلك لم يثبت. لكن توجد ادلة اوضح، ومنها تقارير اجهزة